

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٧٨

الأربعاء، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠
 نظرا لغياب الرئيس تولى نائب الرئيس، السيد براون (ليبيريا)،
 رئاسة الجلسة.
 الواردة في الوثائق A/72/713/Add.1 و A/72/713/Add.2 و A/72/713/Add.3؟
 تقرر ذلك.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملا بالممارسة المتبعة،
 أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق A/72/713/Add.1 و A/72/713/Add.2 و A/72/713/Add.3، التي يبلغ فيها
 الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور الوثيقة الواردة
 في A/72/713، سددت كل من جزر مارشال، والجمهورية
 الدومينيكية، ودومينيكا، وسورينام، وغرينادا، وغينيا الاستوائية
 المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة
 ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني
 أن أكون هنا اليوم، باسم أستراليا، بوصفها الرئيس السابق
 لعملية كيمبرلي خلال ٢٠١٧. تسهم عملية كيمبرلي إسهاما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
 الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
 وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
 Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-5060، (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
 إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1806271 (A)



وينبغي لنا أن نفعل المزيد لمنع التجارة في الماس الممول للنزاعات. فعلى سبيل المثال، يجب أن ننظر في السبل الأخرى التي يمكن أن تدعم وأن تتواءم بها تجارة الماس مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدامة السلام. ويحدونا الأمل في رؤية سوق خالية من انتهاكات حقوق الإنسان وخالية من العمل القسري.

إن النتائج التي حققناها حتى الآن قيمة للغاية بالنسبة لعملية كيمبرلي لتعتبر بتأن أنها غير ذات صلة، إذ أصبحت ضحية نجاحها حتى الآن. ونحن نستفيد من التطلعات التي نتذكرها منذ عام ٢٠٠٣، ونجد الإلهام في قيم الجمعية العامة ورؤيتها آنذاك. إن مشروع القرار A/72/L.41، المعروض علينا اليوم، هو الصلة الحاسمة بين العمل الممتاز الذي اضطلعت به عملية كيمبرلي حتى الآن، وقدرتها على الإسهام في جدول أعمال الأمم المتحدة الأعم في السنوات المقبلة.

واليوم، نطالب بنظام، من خلال عملية كيمبرلي، يستند إلى إجراءات واقعية وإصلاح محدد الأهداف. إن تعزيز غايات ومقاصد عملية كيمبرلي، وإنشاء أمانة متفرغة ودعم المشاركة من خلال صندوق استثماري متعدد المانحين، سيوفر نظاما عمليا ومستقرا لضمان بقاء عملية كيمبرلي وجعلنا نقرب أكثر من طموحاتنا لعام ٢٠٣٠ وما بعده. إن العالم لم يعد يقبل بالممارسات التي حددت ملامح حياة الملايين من الناس قبل ١٥ عاما. وتنجسد الأيديولوجيات التي تقوم عليها الأمم المتحدة - ما نمثله نحن، وماهيتنا - في رؤيتنا الجماعية للدور الأوسع نطاقا الذي يتعين لعملية كيمبرلي أن توفره.

وتؤدي أستراليا دورا في إعداد هذه الخطوة التالية، وستعمل مع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من الإنجازات الهامة التي حققتها عملية كيمبرلي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

قيما في جدول أعمال الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية وإعمال حقوق الإنسان.

قبل خمسة عشر عاما، عندما أنشئ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، كانت تجارة الماس العالمية مختلفة جدا عما هي عليه اليوم. وحقق أعضاء عملية كيمبرلي معا معظم ما كنا نجرؤ على أن نأمل فيه في ذلك الوقت. وقد كانت المناقشة التي جرت أمام هذه الجمعية في القرار ٣٠٢/٥٧ التي عقدت في ٢٠٠٣، (انظر A/57/PV.82)، مصدر إلهام للتغيير الحقيقي. يجري استخراج الماس من مناطق النزاع، والعائدات المتأتية من بيع ذلك الماس تدعم استمرار تلك النزاعات وحركات التمرد. وعلى الطرف البعيد من سلسلة الإمداد، كانت معرفة المستهلكين بشأن مصدر الماس الذي كانوا يشترونه، قليلة أو معدومة - وقد ساهموا عن غير قصد، سواء عن طريق شراء قطعة من المجوهرات أو الأزياء، في دعم بعض النزاعات البعيدة الفتاكة.

لقد عملنا على وقف تدفق الماس إلى حركات التمرد والجماعات المتمردة التي تضحي بالسلام والتنمية من أجل قوتها الخاصة. وقمنا بتجفيف مواردها المالية. وقد أزلنا، أو على الأقل، خفضنا إلى حد كبير ذلك التهديد للسلام والتنمية. وعن طريق حماية التجارة المشروعة في الماس، قمنا بتحسين سبل معيشة أولئك الذين يعتمدون عليها في إطعام وتعليم أسرهم. لقد عملنا على زيادة الوعي. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٦، فإن جيل الألفية يكون أكثر ميلا من الأجيال الأكبر سنا بمقدار ثلاثة أمثال، إلى تجنب الماس إلا إذا كان من مصدر مسؤول. وهذا هو مستقبل عالمنا، وحيث أنه يسير في الاتجاه الصحيح، فنحن من جانبنا يجب أن نقوم بدورنا بالسير معه. ويجب علينا أن ندعم المعايير التي تسعى الأجيال المقبلة إلى ترسيخها.

في العام الماضي، وخلال فترة رئاستنا، حثت الجميع، وها أنا أذكر الجميع الآن، حتى بعد كل ما حققناه، أنه بوسعنا

وطوال عملية كيمبرلي، ما برح الاتحاد الأوروبي يشارك بفعالية في اللجان والأفرقة العاملة وفي تحقيق أهداف العملية ذاتها. فقد عمل على تعزيز نزاهة مخطط العملية وتقوية نظام استعراض الأقران، بهدف التأكد من أن جميع المشاركين في العملية يحققون المتطلبات الدنيا. وسوف نستمر في هذا المسعى، بوصفنا رئيس عملية كيمبرلي العامة لهذا العام.

وخلال رئاسة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٨، سيعمل على ضمان أن تظل عملية كيمبرلي على مستوى الغرض المنشود في عالم متغير، متصدية للتحديات المعاصرة، بما في ذلك التحديات الناجمة عن عدم الاستقرار والنزاع، ومُغتمة الفرصة لكفالة أن تبقى عملية كيمبرلي أداة فعالة للسلام والازدهار. وعلى وجه الخصوص، سيشجع الاتحاد الأوروبي إجراء حوار مفتوح بين الركائز الثلاث التي يتألف منها نظام عملية كيمبرلي - الحكومات والصناعة والمجتمع المدني - بهدف تحقيق توافق في الآراء حول جدول أعمال الإصلاح وتعزيز فعالية عملية كيمبرلي، من حيث بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، ومن حيث تعزيز العناية الواجبة داخل البلد.

وفي هذا الصدد، فإن إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا في عام ٢٠١٨ ستكون تعزيز العلاقة الثلاثية القائمة والعمل على إنشاء منديات لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني. يمثل ائتلاف المجتمع المدني جزءاً أساسياً من عملية كيمبرلي، وسيعمل الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان إعطائه حيزاً بارزاً وفعالاً للإعراب عن آرائه لجميع الجهات الفاعلة على أساس شامل للجميع حقاً.

وبوصف الاتحاد الأوروبي الرئيس خلال عام ٢٠١٨، فإنه سيسعى إلى تعزيز الحكم الرشيد في قطاع الماس على مختلف المستويات من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعلومات فيما بين البلدان المنتجة والمُصنعة والمتجرة، في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والمنظمة

السيد باريتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، التي تتصرف باعتبارها مشاركا واحدا في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام، يهتفون أستراليا على استضافة عملية كيمبرلي وقيادتها وإسهامها في تعزيزها. كما يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للمنتديات التي تنظمها أستراليا لمعالجة المسائل الأوسع نطاقا ذات الصلة بتجارة الماس.

أولاً، أود أن أرحب بالهند، نائب الرئيس الحالي، وبوصفها ستكون الرئيس لعام ٢٠١٩. أود أيضاً أن أرحب بجمهورية غابون وأن أثني على تصميمها على الوفاء بمتطلبات عملية كيمبرلي كي تصبح مشاركة في عملية كيمبرلي. كما أود أن أنوه وأرحب بإنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح، في ظل الرئاسة الأسترالية، وهي المناط بها استعراض الوثيقة الأساسية لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وبحث السبل الكفيلة بتعزيز الدعم الإداري والمالي لهذه العملية.

كما يهنئ الاتحاد الأوروبي الهند وأنغولا بوصفهما الرئيس ونائب الرئيس، على التوالي، للجنة الاستعراض والإصلاح، ويؤكد - بصفته عضواً فيها ورئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٨ - استعداداه للإسهام بشكل فعال وبناء في المهام الهامة جداً المسندة إلى اللجان المنشأة حديثاً، في إطار دورة الاستعراض الدوري.

ويشرف الاتحاد الأوروبي اختياره رئيساً لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٨. لقد كنا في طليعة عملية كيمبرلي منذ البداية. وسنواصل السعي كي تضطلع العملية بدورها باعتبارها أداة متميزة لمنع نشوب النزاعات وحافزاً على الحكم الرشيد والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

لجميع من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في ضمان أن تتمكن عملية كيمبرلي من مواجهة التحديات الجديدة بعد تعزيزها وإعادة إنفاذها، وأن تظل قادرة على تحقيق الغرض المنشود في عالم متغير.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لأستراليا على رئاستها لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٧. كما أود أن أعرب عن ترحيب إسرائيل برئيس العملية هذا العام، الاتحاد الأوروبي، وبنائب الرئيس، الهند. ونتطلع إلى العمل بصورة بناءة معهم جميعاً.

لقد اجتمعت أكثر من ٨٠ دولة من مختلف أنحاء العالم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لتشكيل ما نعتبره اليوم إنجازاً كبيراً ثمرة للتعاون في جميع أنحاء العالم، وهي عملية كيمبرلي. فما كان يبدو هدفاً لم يسبق له مثيل في عام ٢٠٠٣ قد أصبح حقيقة واقعة، بفضل الالتزام العالمي الذي اقترن بإجراءات متسقة على الصعيد العالمي. وبعد أن أصبح ٩٩,٨ في المائة من الماس في العالم الآن غير مرتبط بالنزاعات، فإننا قد أصبحنا أقرب من أي وقت مضى لبلوغ هدفنا. ومع ذلك، فإن نسبة ٠,٢ في المائة التي لا تزال مرتبطة بالنزاعات تجعلنا دون المستوى المطلوب.

وما فتئت إسرائيل ملتزمة بعملية كيمبرلي. وكانت أول دولة تصدر شهادة كيمبرلي وأول من سخر التكنولوجيا للمساعدة في هذه العملية. وقد أوصت إسرائيل بأن استيراد الماس يجب أن يكون محوسباً بالكامل، مع فتح كل شحنة قادمة وفحصها في الجمارك، مما لا يترك مجالاً للخطأ. كما أنها كانت بين أولى الدول التي نظرت في الاستفادة من تقنية سلسلة السجلات المغلقة في تطوير والحفاظ على التدابير التنظيمية التي تهدف إلى الحفاظ على العملية. وخلال صيف عام ٢٠١٧، استضافت إسرائيل، إلى جانب ثمانية بلدان أخرى، استعراض العملية، ونتطلع بشغف إلى التقرير. كما ستواصل إسرائيل المشاركة في

الدولية للشرطة الجنائية، وعن طريق تعزيز الشفافية في الإبلاغ عن المعلومات ونماذج الممارسات الفضلى فيما بين جبين الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً بالإسهام في تنفيذ إعلان واشنطن بشأن دمج تطوير تعدين الماس الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في إطار تنفيذ عملية كيمبرلي. وتمثل الأحوال الإنسانية في مجال التعدين ورخاء المجتمعات المنتجة شواغل رئيسية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي الجهود المبذولة لبناء القدرات في المجالات ذات الصلة بالامتثال لمتطلبات عملية كيمبرلي، وسيقوم بتقييم الكيفية التي يمكن أن تساهم بها عملية كيمبرلي على أفضل وجه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في البلدان المنتجة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يشجع التعاون بشأن قضايا التنفيذ ذات البعد الإقليمي، بما في ذلك عن طريق عمله المتعلق بالنهج الإقليمي في اتحاد نهر مانو، وسيستكشف السبل والوسائل اللازمة لإنشاء نهج مماثل في مناطق أخرى من العالم، مثل منطقة وسط أفريقيا، من أجل التصدي للتحديات والشواغل المماثلة المتعلقة بالامتثال. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل بالتعاون مع فريق الرصد لضمان تتبع شحنات الماس الخام من المناطق الممتثلة، ويشجع جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تنفيذ تدابير اليقظة المعززة. وبصفته عضواً في فريق الرصد المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه من المهم بالنسبة لنزاهة عملية كيمبرلي أن يتم تنفيذ توصيات الرصد على النحو الواجب.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الهند، بصفتها نائب الرئيس، ومع الهيئات العاملة واللجان التابعة لعملية كيمبرلي، ومع جميع المشاركين والمراقبين في السنة المقبلة. وسيكون عام ٢٠١٨ عاماً حاسماً بالنسبة لعملية كيمبرلي. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق وبناء مع جميع الجهات المعنية بطريقة شفافة وشاملة

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لوفد أستراليا على إدارته القديرة لعملية كيمبرلي خلال فترة ولايته بصفته الرئيس في عام ٢٠١٧. ففي ظل القيادة المقتدرة لأستراليا، نجحنا في عقد جلسات عامة وجلسات بين الدورات. وعلاوة على ذلك، نرحب ونشيد بالرئيس على عرضه لتقرير عام ٢٠١٧ عن التنفيذ بشأن عملية كيمبرلي ومشروع القرار A/72/L.41 بشأن دور الماس في تأجيج النزاعات.

إن أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام كان استبعاد الاتجار غير المشروع بالماس الخام من تجارة الماس المشروعة كوسيلة لمنع هذه المعاملات غير القانونية من تشجيع النزاعات المسلحة، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتعد عملية كيمبرلي مبادرة فريدة من نوعها، تجمع بين الجهات صاحبة المصلحة مثل الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني، من أجل وقف تدفق الماس الممول للنزاعات إلى أسواق الماس المشروعة.

ولا يزال الطابع الثلاثي لعملية كيمبرلي يشكل المصدر الرئيسي لقوة نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نحمي تلك العلاقة بعناية، التي لا تزال واحدة من أفضل الأمثلة على نجاح الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويجدر التأكيد على أن التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٤٥٩ (٢٠٠٣) قد خفض تجارة الماس الممول للنزاعات، مما يحسن مستوى معيشة السكان في بلدان ذات اقتصادات مثل بوتسوانا، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تجارة الماس. وبالتالي، فإننا نشعر بالامتنان إذ نلاحظ من التقرير المرحلي لعام ٢٠١٧ أن عملية كيمبرلي لا تزال تحرز تقدما كبيرا في تنظيم التجارة الدولية في الماس الخام وفي كفالة أن يكون الماس المتداول من مصادر مشروعة.

كما يشدد التقرير على الحاجة الملحة إلى إصلاح عملية كيمبرلي وتعزيزها بحيث تظل مجدية، وتعالج التحديات الناشئة

استعراضات الزملاء المشاركين وستواصل تقديم الاستشارة إلى البلدان التي تسعى إلى بناء وتعزيز قطاع الماس على الصعيد الوطني واستخدام أحدث تكنولوجيا لتعزيز ضمان وجود جبهة عالمية متحدة ومحدثة.

وتترابط عملية كيمبرلي مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، حيث إن الالتزام بنظام إصدار شهادات المنشأ يسهم إلى حد كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فصناعة الماس توفر فرص عمل لما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها. وتساعد عائلاتها عددا كبيرا من الأطفال أكثر من أي وقت مضى للحصول على تعليم أفضل. كما تضطلع بدور حاسم في تمويل برامج المشورة الطبية والاختبارات والعلاج والعيادات ودور الرعاية التي تساعد على التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن الماس غير المرتبط بالنزاعات يجعل العالم أقرب إلى القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان الرخاء. ويمكن أكبر إنجاز لعملية كيمبرلي في قدرتنا كدول على الاتحاد من أجل تحقيق هدف مشترك. فهذا يتيح لنا تعزيز حقيقة واقعة لا يتخلف فيها أحد عن الركب.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة دور الماس في تأجيج النزاعات، وقطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها. وبصفتها عضوا مؤسسا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام وبلدا منتجا للماس، ترى بوتسوانا أن هذا الموضوع بالغ الأهمية ووثيق الصلة بالموضوع.

التنمية المستدامة والسلام المستدام، كما تبين تجربتنا. واستناداً إلى نجاح تنميتها، فإن بوتسوانا مستعدة لتبادل الدروس والخبرات وأفضل الممارسات مع منتجي الماس الآخرين، ولا سيما البلدان الخارجة من حالات النزاع.

ونرحب بانضمام غابون إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، إذ أن عضويتها تسهم في نمو عملية كيمبرلي الضرورية للتنفيذ والرصد والامثال الفعال. وهذا النمو في عدد الأعضاء يؤكد من جديد أيضاً أهمية عملية كيمبرلي ووجاهتها وإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين. ونرحب أيضاً بالاتحاد الأوروبي بوصفه الرئيس القادم لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٨، مؤكداً له دعم وفدي وتعاونيه خلال فترة ولايته.

ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يضع المعايير الدنيا لتنظيم تجارة الماس، والتي يتعين على أعضاء العملية الالتزام بها، بما في ذلك من خلال وضع التشريعات وإنشاء المؤسسات الوطنية وضوابط التصدير والاستيراد والضوابط الداخلية، إلى جانب تعزيز الشفافية وتبادل البيانات الإحصائية.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على التزام بوتسوانا بعملية كيمبرلي ومبادئها وأهدافها للقضاء على التدفق غير المشروع للماس الخام من تجارة الماس المشروعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.41، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)
(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع

عن الماس الاصطناعي والقيود المتصلة بالقدرات لدى بعض الحكومات في وضع الآليات التنظيمية.

وكبلد منتج للماس، تلتزم بوتسوانا بالاستخدام الأخلاقي للماس وبيعه وتجارته. وبالتالي، نحن ملتزمون تماماً بحماية ونزاهة صناعة الماس التي يعتمد عليها اقتصادنا.

وبالنسبة لبوتسوانا، فإننا نستخدم الماس من أجل التنمية. فهو قد ساهم في تحقيق إنجازاتنا الاجتماعية-الاقتصادية خلال السنوات الخمسين الماضية منذ أن حصلنا على استقلالنا، وفي تخرجنا من كوننا أحد أفقر البلدان في العالم إلى شريحة عليا من البلدان المتوسطة الدخل. وكما ذكر رئيسنا السابق، فخامة السيد فيستوس موغاي، قبل عشر سنوات، بصفته رئيس عملية كيمبرلي آنذاك،

"من أجل شعبنا في بوتسوانا، كل الماس لشراء الغذاء وتوفيره على المائدة وتحسين الظروف المعيشية وتقديم رعاية صحية أفضل وتوفير مياه الشرب الآمنة وشق الطرق، وما هو أكثر من ذلك بكثير. وهذا يعني أنه يمكننا بناء محطات جديدة للطاقة وتوسيع شبكة الكهرباء في البلد. وفي الوقت الحالي، إذ يتهدد وباء فيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز مستقبلنا، فإن هذا يعني أنه يمكن لبوتسوانا أن تقدم العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة مجاناً لكل من يحتاج إليها؛ وأن توفر الغذاء والكساء والدعم لما يربو على ٦٠ ٠٠٠ من يتامى الإيدز؛ وتمويل البرامج الرامية إلى منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل."

ولا تزال للماس أهمية قصوى في خطة التنمية في بوتسوانا. وتسهم العائدات من مبيعات الماس في تنفيذ خطتنا الإنمائية الوطنية الثانية ورؤية ٢٠٣٦، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. والإدارة السليمة للموارد الطبيعية مثل الماس أمر بالغ الأهمية لتحقيق

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبعد التشاور مع رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عين رئيس الجمعية العامة البرازيل لفترة عضوية تبدأ اليوم، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وإكوادور لفترة عضوية تبدأ اليوم، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علماً بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمقعد الوحيد من مجموعة الدول الأفريقية الذي ما زال يتعين شغله لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، يحث رئيس الجمعية العامة مجموعة الدول الأفريقية على تقديم ترشيح لهذا المقعد في أقرب وقت ممكن.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/72/L.41: إسرائيل، أوكرانيا، إيطاليا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، زامبيا، مالطة، ناميبيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.41؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.41، القرار ٢٦٧/٧٢.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/72/107)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العاشرين ٧٤ و ٧٦، المعقودتين في ٢٠ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على التوالي، أحاطت علماً بتعيين الاتحاد الروسي وبوتسوانا والعراق وفرنسا ونيبال أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، والصين لفترة عضوية تبدأ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

كما يذكر الأعضاء أنه ما زال يتعين شغل مقعد واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه ما زال يتعين شغل مقعد واحد من